الأمم المتحدة



مجلس الأمن

Distr.: General
11 September 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن أبيي

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٢٧ من قرار مجلس الأمن ٢٢٣٠ (٢٠١٥)، الذي طلب فيه المجلس أن أواصل إبلاغه بما يحرز من تقدم في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وأن أواصل إطلاعه فورا على أي انتهاكات خطيرة للاتفاق بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي، المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (S/2011/384، المرفق). ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن الحالة في أبيي وعن نشر القوة الأمنية وعملياتها منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (S/2015/439) وعن التقدم المحرز في تنفيذ المهام الإضافية التي كلفت بها القوة الأمنية بموجب قرار المجلس ٢٠٢٤ (٢٠١١) المتعلق بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

ثانيا - الحالة الأمنية

٢ - ظلت الحالة الأمنية العامة في منطقة أبيي مستقرة ولكن دون إمكانية التنبؤ بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث لم تقع أي اشتباكات كبيرة بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية. ولا تزال حكومة السودان تحتفظ بما يتراوح بين ١٢٠ و ١٥٠ من أفراد شرطة النفط داخل مجمّع دفرة النفطي الواقع في شمال أبيي، في انتهاك للاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وللعديد من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن. وإضافة إلى ذلك، لوحظ وجود أعداد صغيرة من أفراد مسلحين يشتبه بانتمائهم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان والشرطة السودانية، في انتهاك للاتفاق نفسه ولقرارات المجلس. وواصلت القوة الأمنية تنفيذ





استراتيجيتها المتعددة الجوانب لمنع نشوب التراعات وتخفيف حدقما، الهادفة إلى منع الاشتباكات بين القبائل خلال موسم الأمطار.

٣ - واستمرت الهجرة المعاكسة في معظم أجزاء القطاعين الشمالي والأوسط من أبيي، حيث هاجرت عشائر من بطون المسيرية هي أولاد عمران وأولاد كامل والمزاغنة شمالا مع ماشيتها وممتلكاتها. وأسفرت الهجرة عن انخفاض كبير في عدد المهاجرين من قبيلة المسيرية المقيمين في منطقة أبيي. وخلال عام ٢٠١٤-٢٠١٥، دخل حوالي ٢٩٨٠ ١ مهاجرا من قبيلة المسيرية إلى منطقة أبيي، فيما يقيم ما تبقى منهم والبالغ عددهم حوالي ٣٠٠ ٣ مهاجر في نواحي دفرة غالباً.

٤ - وقد يسّرت القوة الأمنية عقد ٣٦ اجتماعا للجنة الأمنية المشتركة مع القادة التقليديين والمحليين في منطقة أبيي، وسيّرت ٧٥٢ ٣ دورية نهارية وليلية وخاصة، وتعاقدت مع ٥٩٩ مرافقا. ولا تزال قواعد عمليات السرايا منتشرة في دكورا وأبيي في القطاع الأوسط؛ وفي ماريال أجاك، وأتوني، وبنطون، وتاج اللي، وأقوق في القطاع الجنوبي؛ وفي فاروق ودفرة وتوداج في القطاع الشمالي.

٥ - ووقع عدد من الانتهاكات للاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، سمع أفراد دورية تابعة للقوة الأمنية تجوب المنطقة العامة في مابيل صوت إطلاق نار مصدره داري الواقعة على بعد نحو أربعة كيلومترات. وعندما وصلت الدورية إلى المنطقة، لاحظت وجود مجموعة من الرجال المسلحين، يشتبه في أنهم جنود تابعون للجيش الشعبي لتحرير السودان، الذين لاذوا بالفرار حال رؤيتهم الدورية. وفيما كانت الدورية تفتش المنطقة تفتيشا دقيقا، عثرت على قتيل من قبيلة الدينكا.

٦ - وفي ١٠ آب/أغسطس، تلقت القوة الأمنية معلومات عن مقتل أربعة رجال وإصابة اثنين آخرين في شقيق، التي تبعد نحو ٧٠ كيلومترا إلى الشرق من دفرة. وأُرسلت دورية للتحقق من المعلومات، وعندما وصلت إلى منطقة شقيق، عثرت على صاروخ مضاد للدبابات من طراز PG -7، وعربتين خفيفتين صغيرتين، ودراجة نارية معطوبة. ووُضع الصاروخ في عهدة القوة الأمنية لفترة مؤقتة في قاعدة عمليات السَّرِية في دفرة، ويجري حاليا التحقيق في هذا الحادث.

٧ - وفي ٢٣ آب/أغسطس، لاحظت دورية تابعة للقوة الأمنية أعمال حفر تقوم بها ٢٠ حفارة وأربع جرافات في المنطقة العامة بين كبدود والميقنص. وكان واحد وثلاثون فردا مسلحا من أفراد الشرطة السودانية موجودين في المنطقة. وبالتوسع في الاستفسار، أُبلغت

القوة الأمنية بأن الأعمال تجري بتعليمات من حكومة السودان من أجل تعزيز الدفاعات لحماية المنشأة النفطية في دفرة من الجماعات المسلحة. وطلبت القوة الأمنية وقف أعمال التشييد، إلا أنها لا تزال مستمرة. ويجري حاليا مزيد من التحقيقات.

٨ - وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تطهير ومسح المناطق التي يحتمل أن يكون فيها متفجرات والتخلص من هذه المتفجرات في جميع أنحاء منطقة أبيي، ما ييسّر حرية التنقل لأفراد الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني والمجتمعات المحلية. وأجرت الدائرة مسوحات غير تقنية في مختلف المجتمعات المحلية في أبيي، أسفرت عن إزالة لغم واحد مضاد للدبابات و ١٢ قطعة من الذخائر غير المنفجرة المتروكة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم تدمير لغم مضاد للدبابات، وستة مدافع هاون، وقنبلتين صاروخيتين (آر بي جي)، وقنبلة يدوية، وثلاثة صواريخ (مختلفة الطراز)، ومحرك صاروخي، وصاعقيْ هاون، و ٢٢ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة. وانتهت أيضا دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام من تشييد مرفق تخزين تابع لإدارة الأسلحة والذخائر في دكورا. ويحتوي هذا المرفق على منشآت لتخزين الأسلحة ومقصات للأسلحة.

٩ - ورغم الفراغ التام في مؤسسات القانون والنظام، انخفض معدل الجريمة في أبيي بنسبة ١١ في المائة بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق، حيث أُبلغ عن ٦٢ حادثا إجراميا بالمقارنة مع متوسط شهري في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥ قدره ٧٤ من الحوادث الإجرامية المبلغ عنها. وتشمل الحوادث الإجرامية الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير السرقة والاعتداء والاحتيال والشغب العام.

١٠ - وفي ٩ تموز/يوليه، أبلغ تاجر من السودان القوة الأمنية عن وقوع هجوم على قافلة من التجار في منطقة شقيق العامة، على بعد نحو ٧٠ كيلومترا إلى الشرق من دفرة. وأُرسلت دورية من دفرة للتحقيق، وعندما وصلت إلى مكان الحادث، عثرت على قتيلين وثلاثة رجال جرحى. وقُدِّمت الإسعافات الأولية إلى الجرحى ثم نقلوا إلى المستشفى المحلي في دفرة لتلقي مزيد من العلاج. وذكروا أنهم تجار من المجلد، الواقعة على بعد ١٥٠ كيلومترا إلى شمال منطقة أبيي، وكانوا في طريقهم إلى ميوم في ولاية الوحدة في جنوب السودان لبيع بضائعهم. وقالوا إنهم عند وصولهم إلى أراضي المنطقة العامة في شقيق، وقعوا في كمين نصبه مهاجمون مجهولون اعتدوا عليهم وسلبوهم أموالهم وبضائعهم. وتقوم البعثة بالتحقيق في هذا الحادث. وتعذّر التأكد من هوية المهاجمين.

١١ - وفي ٢٢ تموز/يوليه، شاهدت القوة الأمنية سبعة أشخاص اشتبهت بأنهم لصوص حيث كانوا يقومون بسحب وقود من صهريج تخزين في أحد حقول النفط في أراضي منطقة

بلوم. وعندما شاهد اللصوص المشتبه بهم دورية القوة الأمنية فروا هاربين تاركين وراءهم دراجاتهم النارية وأغراضاً أخرى. فقامت القوة الأمنية بملاحقتهم وتمكنت من اعتقال أحدهم وتسليمه إلى المجتمع المحلي في دفرة مع خمس دراجات نارية وأربعة براميل وقود فارغة. وفي ٢٧ تموز/يوليه، ألقت قوة الرد السريع التابعة للقوة الأمنية القبض على عشرة دخلاء عند محاولتهم التسلل إلى مجمع مقر قيادة القوة الأمنية بغرض السرقة. وسُلِّم هؤلاء الأفراد إلى لجنة الحماية المجتمعية.

١٢ - وينتشر حاليا ٢٤ فردا من أفراد الشرطة التابعين للقوة الأمنية في ثلاثة مواقع في بلدات أبيي وأقوق ودفرة، يقومون بدوريات يومية مشتركة مع الجيش لمراقبة الأمن والتفاعل مع المجتمع المحلي. ويواصل عنصر الشرطة التابع للقوة الأمنية تدريب أفرادها العسكريين على إدارة حفظ النظام ومكافحة العنف الجنسي والجنساني. وقد وُضع مفهوم جديد لعمليات عنصر الشرطة التابع للقوة الأمنية، يركز على دعمه لتعزيز قدرة لجان الحماية المجتمعية وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٠٥ (٢٠١٥)، كما يجري حاليا إعداد دليل للتشغيل.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى ١٣٠ عضوا جديدا في لجان الحماية المجتمعية في أقوك، في القطاع الجنوبي، التدريب الأساسي من جانب شرطة القوة الأمنية على أخذ الإفادات، ودور تلك اللجان في منع الجريمة، والدوريات المحددة جغرافيا والدوريات المتنقلة في المجتمعات المحلية، واعتقال الأشخاص وتفتيشهم، وإدارة مسرح الجريمة، وحقوق الإنسان أثناء الاعتقال، وإدارة سجلات مراكز الشرطة، وقضايا العنف الجنسي والجنساني. وجرى التدريب عن طريق العمل في مواقع مشتركة وتوفير التوجيه أثناء العمل في مجالي التحقيق الجنائي وإدارة النظام العام. وقام هؤلاء الأعضاء بحملات لتوعية السكان بشؤون السلامة ومنع الجريمة، كما قاموا بإدارة قضايا تتعلق بالقانون والنظام. ووفرت شرطة القوة الأمنية أيضا التدريب لـ ٣٦ من الإناث في منطقة أبيي على تعزيز التوعية بالعنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك أهمية الإبلاغ عن حوادث العنف ذات الصلة. وتعمل القوة الأمنية حاليا مع قادة المجتمعات المحلية في دفرة وحكومة السودان على إنشاء لجنة الحماية المجتمعية وتفعيلها.

ثالثا - التطورات السياسية

١٤ - إثر تأجيل اجتماع الحوار بين الزعماء التقليديين من الأسبوع الأخير في نيسان/أبريل، ثم من الأسبوع الثاني من أيار/مايو، أعيد تحديد موعده ليعقد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ حزيران/يونيه في أديس أبابا. غير أنه أُلغي مرة أخرى بسبب الخلافات بين

المسؤولين في جنوب السودان بشأن مشاركة وفد قبيلة دينكا نقوك، رغم أن الرئيس سالفا كير وافق على حضور الوفد في الاجتماع. وبصرف النظر عن الإلغاء، وصل وفد قبيلة المسيرية إلى أديس أبابا لإظهار التزامه بالحوار وينتظر وصول وفد قبيلة دينكا نقوك. وسافر أيضا مسؤولون من القوة الأمنية ومشاركون من الاتحاد الأفريقي إلى أديس أبابا لحضور الاجتماع المقرر.

١٥ - وعقب إلغاء اجتماع الحوار بين الزعماء التقليديين، قام رئيس بعثة القوة الأمنية بزيارة جوبا يومي ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه لعقد اجتماعات مع الزعماء السياسيين النافذين في قبيلة دينكا نقوك، للتعرف على الأسباب الكامنة وراء عدم تمكن وفد هذه القبيلة من حضور اجتماع أديس أبابا. وخلال المناقشات، رأى بعضهم أنه لم يتم الإعداد للاجتماع بشكل صحيح، وأن التنسيق المطلوب مسبقاً فيما بين القادة السياسيين في جوبا وفي أبيي لم ينفذ بشكل كاف.

١٦ - ولا يزال يتعين تحديد موعد آخر لعقد اجتماع الحوار بين الزعماء التقليديين. غير أن كلا من قبيلتيْ المسيرية ودينكا نقوك تعترف بأهمية الاجتماع كفرصة لإحراز تقدم في السلام والمصالحة. وسوف تركز القوة الأمنية جهودها على استكشاف السبل الكفيلة بزيادة تعجيل الحوار على مستوى القاعدة الشعبية في نهاية موسم الأمطار في إطار التحضير لعقد مؤتمر مصالحة أوسع في موعد لاحق.

١٧ - وعقب إلغاء اجتماع الحوار بين الزعماء التقليديين، اجتمع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٣١ تموز/يوليه لمناقشة الحالة في أبيي. وأكدت حكومة السودان مجددا التزامها بالاتفاقات الموقعة سابقا، وبالتعاون مع القوة الأمنية والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وأشار ممثل السودان إلى ارتياح بلده إزاء لجنة الرقابة المشتركة في أبيي باعتبارها آلية فعالة، وكرر مجددا التزام السودان بالحوار بين الزعماء التقليديين. غير أنه ألحّ في ملاحظاته على ضرورة عدم مواصلة أعمال البناء في مطار أتوني.

١٨ - وأعرب ممثل جنوب السودان عن تقديره للعمل الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، ولكنه رفض أي مناقشة بشأن المسائل المتعلقة بالإدارة المشتركة لأبيي، مدعيا أن الرئيس عمر البشير والرئيس سالفا كير قد وافقا في مؤتمر قمة عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ على إلغاء الإدارة المشتركة. وأبلغ الممثل المجلس بأن وفد جنوب السودان لم يشارك في اجتماع حزيران/يونيه للحوار بين الزعماء التقليديين لأنه لم يتم تنسيقه مع حكومة جنوب السودان. وذكر أن التقرير عن التحقيق في مقتل الزعيم الأكبر ينبغي أن يصدر قبل انعقاد أي اجتماع من هذا القبيل، وذكر أن أعمال عنف قد وقعت في

أبيي في أيار/مايو، ولذا فقد اعتُبر أن عقد اجتماع بعد ذلك مباشرة في حزيران/يونيه سيكون سابقا لأوانه. وأكد أيضا من جديد حق سكان أبيي في تقرير المصير. ودعا مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى تحمل مسؤوليته فيما يتعلق بأبيي بمزيد من الجدية، بوسائل منها اتخاذ تدابير لتعجيل إبرام الاتفاقات المتعلقة بالاقتراح الداعي إلى تحديد الوضع النهائي لمنطقة أبيي والذي قدمه فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

رابعا - الحالة الإنسانية

١٩ - تواصل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة الإنسانية والإنعاش إلى حوالي ٠٠٠ ٨٨ من المشردين داخليا والعائدين في المناطق الجنوبية من أبيي، من بينهم ٨٤٠ ٦ شخصا شردوا من ولاية الوحدة في جنوب السودان. وفي الوقت نفسه، جرى توسيع نطاق تقديم المساعدة الإنسانية والإنعاش ليشمل زهاء ٠٠٠ ١٥ من الرعاة المزارعين الضعاف الحال من قبيلة المسيرية وقرابة ٠٠٠ ٣٥ من المهاجرين الموسميين في المناطق الشمالية من أبيي، وذلك في مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتعليم والتغذية والأمن الغذائي وسبل العيش. وقد اكتمل التخطيط المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين أثناء موسم الأمطار وتمت عمليات التخزين المسبق للحصص الغذائية في المستودعات. ويجري التخطيط للانتقال من توزيع الأغذية العام إلى تدخلات موجهة أكثر نحو الإنعاش عن طريق الدعم المشروط الذي يركز على التدخل من خلال مشاريع تقديم الغذاء مقابل بناء الأصول في جميع أنحاء منطقة أبيي.

٢٠ - ونظرا للتراع الدائر في جنوب السودان، من المتوقع وجود مزيد من المشردين في أبيي. فمنذ أوائل حزيران/يونيه ٢٠١٥، مرّ عبر دفرة الواقعة في شمال أبيي زهاء ٠٠٠ ١ شخص نزحوا من ولاية الوحدة بسبب التراعات في جنوب السودان، قبل أن ينتقلوا إلى وجهاقم النهائية في السودان. ومع تواصل تدفق السكان المشردين، قدمت لهم أوساط المساعدة الإنسانية الأغذية الأساسية والمساعدة غير الغذائية عن طريق أحد الشركاء المحليين في الميدان أثناء إقامتهم.

٢١ - ووصل من ولاية واراب أيضا مشردون داخليا فارون من العنف بين القبائل. ومنذ توقيع اتفاق المصالحة قبل شهرين بين الدينكا أبوك والدينكا أقوك، تفاقم التوتر في مقاطعة غوغريال بولاية واراب في جنوب السودان بسبب الاشتباكات بين القبائل وسرقة المواشي، مما أدى إلى استمرار نزوح السكان. ونتيجة لهذه الاشتباكات، وصل ما يقرب من ٢٠٠ ١

من المشردين إلى أبيي، ويتوقع تزايد حالات التشريد في الأسابيع المقبلة. وعلى الرغم من أن السكان يضمون أفرادا من عشيرتي أقوك وأبوك، فقد أكد هؤلاء المشردين للسلطات اعتزامهم العيش معا في سلام. وتشمل الاحتياجات العاجلة للمشردين المآوى المؤقتة وسد الاحتياجات الطارئة من اللوازم المنزلية والناموسيات والمياه والغذاء والخدمات الصحية. وتقدم الجهات الفاعلة الإنسانية العاملة في الميدان حاليا المساعدة إلى المشردين من مخزونات الطوارئ لديها في أبيي.

٢٢ - ولا تزال الجهود الرامية إلى دعم سبل كسب العيش إلى جانب توفير المعونة الغذائية مستمرة. وتشمل الأنشطة الرئيسية التدريب المهني وتوفير المدخلات الزراعية والمعدات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى ما مجموعه ٢٩٠ شخصا تدريبا على مهارات من قبيل أفضل الممارسات الزراعية وتجهيز الأغذية والنجارة والبناء والخياطة. وبدأ المتخرجون العمل في أبيي ويوجد ما لا يقل عن ثمانية أكشاك جديدة في سوق بلدة أبيي تعمل بنجاح. وفي الوقت نفسه، تلقى ما لا يقل عن ٧ ٢٠٠ من الأسر المعيشية مدخلات زراعية تشمل أدوات يدوية ومجموعة متنوعة من البذور المبكرة النضج.

٢٣ - وفي قطاعي الصحة والتغذية، لا يزال ١٩ مرفقا من المرافق الصحية، بما في ذلك مستشفيان، تقدم خدمات الدعم الصحي والتغذوي الأساسية في جميع أنحاء منطقة أبيي. وتلقى مستشفى أقوك قرابة ٩٠٠ علبة من العقاقير، ويجري توزيع الأدوية على عيادات الصحة العامة في ميون نقوك وأوال وروممبير وميجاك. ويقدم عاملون في مجال الصحة دروسا متنوعة في التثقيف الصحي في الجزء الجنوبي من أبيي في محاولة لمنع وباء الكوليرا المتفشي حاليا في جوبا من الانتشار إلى أبيي.

٢٤ - وفي جنوب أبيي، تلقت ٣٤٠ أسرة ضعيفة الحال، تشمل بصفة خاصة الأرامل والمعوقين وكبار السن، سلة من المواد غير الغذائية. وفي غضون ذلك، جرى إصلاح خمسة آبار ارتوازية، وتم تركيب مرافق لغسل اليدين في ١٦ من الأماكن الملائمة للأطفال وأربع مدارس ابتدائية. ويظل كل من نقص التمويل، والفيضانات الناجمة عن الأمطار الغزيرة، وتأخر حكومة السودان في إصدار التصاريح الأمنية وتصاريح سلامة الطرق وأذون السفر، يمثل التحديات التشغيلية الرئيسية في إيصال المساعدة الإنسانية في شمال أبيي.

٢٥ - ولا تزال الأنشطة الرامية إلى كفالة حماية الفئات الأكثر ضعفا من العنف والاستغلال والاعتداءات الأخرى في جميع أنحاء المنطقة مستمرة أيضا. وتعاونت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مع أحد الشركاء المحليين في إعداد ٣٦ مكانا ملائما للأطفال، و ٢٢ شبكة مجتمعية لحماية الأطفال، و ٢٦ شبكة للحماية المجتمعية وآلية لمساهمة

الأهالي في حفظ النظام؛ وتدريب ٤٠ عاملا اجتماعيا و ٦٠ شخصاً مسؤولاً عن الأنشطة في الأماكن الملائمة للأطفال في مجالات اقتفاء أثر الأسر ولم شمل أفرادها، والتوعية بخطر الألغام، وحماية الطفل، وإدارة البيانات النفسية الاجتماعية. وتم تدريب ما يقرب من ١٠٠ عضو من أعضاء الشبكات المجتمعية لحماية الطفل في مجال الرصد والإبلاغ والمتابعة والتصدي للاعتداء على الأطفال.

خامسا - حالة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

٢٦ - في إطار متابعة تقييم الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها والتوصيات الواردة في تقريري المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥، عقد قائد القوة مشاورات مع حكومة السودان وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ للتباحث مع الطرفين بشأن استنتاجات التقييم الأولي والسبل الممكنة للمضي قدما.

٢٧ - وقام قائد القوة بزيارة إلى الخرطوم في ٣٠ حزيران/يونيه. ودعا مسؤولون سودانيون إلى التفعيل الكامل لقطاعات الآلية المشتركة، وأعربوا عن موافقة حكومة بلدهم عموما على النتائج التي توصل إليها التقييم، وشددوا على أهمية تفعيل الآلية فضلا عن ضرورة إحراز تقدم في حل النزاع على المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح وترسيم الحدود. ودعا المسؤولون أيضا إلى التعجيل باستئناف الآلية السياسية والأمنية المشتركة التي لم تجتمع منذ أيار/مايو ٢٠١٣. ومن المتوقع أن يتيح هذا الاجتماع، عندما يعقد، أن تناقش القوة الأمنية المؤقتة لأبيي مع حكومة السودان التوصيات المنبثقة عن التقييم الذي أجرته الآلية المشتركة.

٢٨ - وفي ٣ آب/أغسطس ٢٠١٥، اجتمع قائد القوة مع رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، الرئيس ثابو مبيكي، وكذلك مع العضو في فريق الاتحاد الأفريقي، الرئيس عبد السلام أبو بكر. وأكد قائد القوة على ضرورة تكثيف الفريق للجهود التي يبذلها لتشجيع الأطراف على معالجة العوائق التي تحول دون الإعمال الكامل للآلية المشتركة، والالتزام السياسي اللازم والاستثمار من أجل إحراز تقدم فيما يتعلق بتحديد الخط الوسط والمنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح. وبناء على طلب من حكومتي السودان وجنوب السودان، دعا فريق الاتحاد الأفريقي إلى عقد اجتماع للآلية السياسية والأمنية المشتركة في أديس أبابا في ٢٤ آب/أغسطس. ولكن في ٢٠ آب/أغسطس، أرجئ عقد الاجتماع إلى تاريخ لاحق بناء على طلب من حكومة جنوب السودان.

٢٩ - وينتظر قائد القوة تأكيدا لعقد اجتماعات مع وزارة الخارجية ووزارة الدفاع وشؤون قدامى المحاربين لجنوب السودان بغرض إجراء مناقشات مفصلة بشأن النتائج التي

توصلت إليها الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها والمسائل الأخرى، بما في ذلك آفاق المستقبل. والتمس أيضا عقد اجتماعات مع وزارة الخارجية السودانية.

٣٠ - وفي غضون ذلك، ما زالت حكومة جنوب السودان ترفض منح تصاريح هبوط طائرات القوة الأمنية المؤقتة لأبيي والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، في انتهاك لقراري مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١) و ٢٠٢٤ (٢٠١١) ولاتفاق مركز القوات الموقع عليه مع حكومتي السودان وجنوب السودان في عام ٢٠١٢. وفي ١٤ تموز/يوليه، تم تعليق نشر سرية حماية القوة من كادقلي إلى قوك ماشار نظرا لرفض قائد لواء الجيش الشعبي لتحرير السودان في تلك المنطقة منح الإذن لها بالهبوط. وكان النشر قد بدأ مع وصول المجموعة الأولى المكونة من ١٩ فردا من أفراد القوات بسلام إلى قوك ماشار. وأبلغ قائد القطاع في القوة الأمنية المؤقتة لأبيي كلا من المفوض المحلي وقائد اللواء بعملية النشر والجدول الزمني للتناوب، وذلك قبل أسبوع من موعده. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إلغاء عدة بعثات رصد جوي أخرى مقررة للآلية لنفس السبب.

٣١ - وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم الدعم للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وفي إطار التحضير للدوريات البرية المقررة، نظمت الدائرة وحدات تدريبية مختلفة بشأن الدوريات البرية المتكاملة للمراقبين الوطنيين التابعين للآلية والمراقبين العسكريين الدوليين وعناصر من وحدة قوات الحماية التابعة للقوة الأمنية المؤقتة لأبيي.

٣٢ - وفي تقريري الأخير المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (S/2015/439)، أشرت إلى أنني سأقدم المزيد من الاستنتاجات المفصلة المستقاة من التقييم الذي أجرته الآلية في الفترة من ١٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥. وعلاوة على الاستنتاجات الأولية للتقييم، قامت القوة الأمنية المؤقتة لأبيي والأمانة العامة باستعراض مفهوم العمليات والإجراءات التشغيلية للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها بمزيد من التفصيل. وفيما يلي عدد من التعديلات التي أود أن أقترحها بهدف زيادة الفعالية التشغيلية للآلية. ومن الجدير بالملاحظة أن بعض هذه التحسينات ينبغي ألا يتم القيام به إلا إذا أحرزت الأطراف تقدما حقيقيا يثبت استثمارها السياسي في الآلية، على النحو المبين في تقريري الأخير، وينبغي أن يمثل هذا التقدم شرطا لا غنى عنه لتحقيق أي تحسن في كفاءة الآلية.

٣٣ - فأولا، ينبغي رصد الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في إطار تحسين القدرة على القيام بدوريات جوية. وينبغي أن تنظر الأمم المتحدة في إمكانية شراء طائرة استطلاع جوي تناسب العمليات التي تضطلع بها الآلية. وينبغي أن تكون هذه الطائرة قادرة

على استيعاب ستة أفراد من فريق الرصد التابع للآلية، ويجري تجهيزها بكاميرات رقمية عالية الاستبانة قادرة على التقاط صور من أجل تحليلها في وقت لاحق. وسيساعد تحسين التقاط الصور على تحديد الحاجة إلى متابعة دوريات التحقق والتحقيق، وسيساعد على تجنب الخلافات التي تنشب بين الأطراف والناشئة عن عدم وضوح صور الأفراد والمعدات في الميدان. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي استخدام الصور الساتلية من أجل توفير معلومات لتعزيز عمليات الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، مما يمنح الآلية المزيد من القدرات على إجراء عمليات على أساس البيانات التحليلية، بدلا من الاعتماد فقط على طرق الدوريات الجوية المقررة. وكان استخدام الآلية في الماضي للصور الساتلية مفيدا للغاية في تقييم الحالة على أرض الواقع.

٣٤ - وثانيا، بدلا من إجراء عمليات التحقق في إطار الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها باستخدام مواقع الأفرقة كما كان مقررا في السابق، ينبغي أن يجري الرصد جواً، ثم تتبعه أفرقة التحقق والتحقيق الميداني المرسلة من مقار القطاعات مباشرة عند الاقتضاء. وسيكون إجراء التحقق والتحقيق من مقار القطاعات أكثر فعالية من الناحية العملية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إجراء دوريات للتحقق والتحقيق من مقار القطاعات سوف يغني عن الحاجة إلى بناء أغلبية مواقع الأفرقة العشرة المتوخاة. وسيقلل هذا التعديل من تكاليف الاستثمار بالنسبة للبعثة والحاجة إلى الحفاظ عليها خلال موسم الأمطار عندما لا يمكن تسيير دوريات برية. وستكون الدوريات البرية من مواقع الأفرقة، في أرض خالية من الطرق ومن المحتمل أن تكون ملغمة، بطيئة للغاية ولن تفي بالغرض من الآلية. وستسهم التكاليف الشهرية المرتبطة بصونها في تحقيق وفر أكبر في عمليات الآلية، على الرغم من التكاليف الإضافية المتعلقة بشراء الصور الساتلية وساعات الطيران.

٣٥ - وثالثا، ينبغي للأطراف إنهاء ممارسة اشتراط الموافقة على الخطط الشهرية للدوريات الجوية، الأمر الذي يبطل الغرض والقصد من بعثات الرصد والتحقق في المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح. وبدلا من ذلك، ينبغي إخطار الطرفين سلفا بموعد الدوريات الجوية قبل ٤٨ ساعة. وبالمثل، ينبغي تغيير إجراء التماس موافقة كلا الجانبين على الإذن بدوريات برية قبل موعدها بـ ٧٢ ساعة ليكون في شكل إخطار موجّه قبل الموعد بـ ٢٤ ساعة. وسيتيح هذا الترتيب الوقت الكافي لنشر سرايا حماية القوة قبل دوريات التحقق والتحقيق التي يلزم أن تكون على أرض الميدان للقيام بعملها. وإذا أقر الطرفان التعديلات، يمكن تخفيض احتياجات سرايا حماية القوة، المطلوبة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، بما يعادل سرية واحدة.

سادسا - نشر الأفراد ودعم البعثة

٣٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ قوام العنصر العسكري بالقوة الأمنية المؤقتة لأبيي ٤ ٣٣٨ فردا (١١٦ مراقبا عسكريا/ضابط ركن و ٢٢٢ ٤ جنديا)، من قوة مأذون بها قوامها ٣٢٦ ٥ فردا. وبلغ قوام عنصر الشرطة بالقوة ٢٤ ضابط شرطة (١٩ رجلا و ٥ نساء) من ست بلدان مساهمة بأفراد الشرطة، من قوة مأذون بها قوامها ٥٠ فردا. وبلغ مجموع عدد الموظفين المدنيين ٢٢٦ موظفا. وأصدرت حكومة السودان ١١٨ تأشيرة دخول لأفراد القوة الأمنية المؤقتة؛ وهناك ١٠٢ من التأشيرات التي لم يبت فيها بعد.

٣٧ - ولدعم الآلية المشتركة، وفرت القوة الأمنية المؤقتة الدعم اللوجستي لتناوب سرايا حماية القوات فضلا عن نشر مقرها وسريتين (بإجمالي ٥٥٧ جنديا) من إثيوبيا إلى كادقلي في الفترة من ٨ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠١٥. وأُنجز بنجاح نشر مقر حماية القوات والسريتين الجديدتين لحماية القوات وإعداد أماكن إقامتها في كادقلي، على الرغم من أن من المرجح أن يكون لرفض حكومة جنوب السودان منح تصريح بالهبوط أثر ضار على توفير حصص إعاشة الأمم المتحدة للقوات في قوك ماشار. وقد أُنجزت بالفعل أعمال البناء اللازمة لسرية حماية القوة في مقر القطاع ١ بقوك ماشار، بما في ذلك أماكن المكاتب ومرافق الاتصالات الصوتية ونقل البيانات. وسوف تستخدم مرافق اغتسال في خيام مؤقتة حتى يتم إعداد مرافق اغتسال صلبة الجدران؛ وقد مُنحت عقود هذا العمل. واكتملت منصة الطائرات العمودية في قوك ماشار، وأنجز الطريق المؤدي من بلدة قوك ماشار إلى مخيم القوة الأمنية المؤقتة. ومع ذلك، لم يتم بعد تشغيل خزان الوقود ونقطة توزيع خدمات الوقود المرتبطة به، على الرغم من تشييدهما.

٣٨ - وفي القطاع الجنوبي، أكملت القوة الأمنية المؤقتة تناوب ٩٦٩ جنديا لنشرهم من خمسة مخيمات مجهزة لفصل الجفاف، في أم خريت وعلال ونونق ودنقوب وأقاني تواك، إلى مخيمات مجهزة لموسم الأمطار. وتم الانتهاء من تحويل مخيم مريال أجاك المجهز لفصل الجفاف إلى مخيم مجهز لموسم الأمطار بقوام ٥٧ جنديا.

٣٩ - وفي غضون ذلك، لا يزال العمل متوقفا في مطار أتوني بسبب اعتراض حكومة السودان على مواصلة العمل فيه.

سابعا - الجوانب المالية

٤٠ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٩/٢٩٤ المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، مبلغا قدره ٢٦٨,٣ مليون دولار للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وفي ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥، بلغت قيمة الاشتراكات المقرّرة غير المسددة للحساب الخاص للقوة الأمنية المؤقتة ٨٣,٥ مليون دولار. وكان مجموع الاشتراكات المقرّرة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ يبلغ ٤٠٤,٢ ٤ ملايين دولار. وسُدّدت للحكومة المساهمة التكاليف المتعلقة بالقوات والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين الممتدتين حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥ على التوالي، وفقا لجدول السداد ربع السنوي.

ثامنا - ملاحظات وتوصيات

٤١ - ارتفعت حدة التوتر في المناطق الحدودية بين السودان وجنوب السودان في الأشهر الأخيرة، حيث يتهم كل بلد الآخر بدعم حركات التمرد في البلد الآخر ورعايتها وإيوائها. وفي ضوء النزاعات الداخلية في السودان وجنوب السودان، لم تول الحكومتان إلا اهتماما محدودا لإعادة تفعيل الحوار على إدارة أبيي وتنفيذ الاتفاقات الأمنية الحدودية بين البلدين. ومع ذلك، لا يزال حل النزاع على الوضع النهائي لمنطقة أبيي، وتنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ واتفاق أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بشأن أمن الحدود، من الأركان الأساسية في توطيد السلام والاستقرار بين السودان وجنوب السودان. ويحدوني الأمل في أن الموقف الإقليمي الموحد الذي أُبدي في الأسابيع الأخيرة بشأن الانتهاء من عملية التفاوض حول جنوب السودان بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وتوقيع ريك ماشار والمعتقلين السابقين والرئيس كير على الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان في ١٧ و ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥، على التوالي، سيكون لهما أثر إيجابي أيضا على العلاقات بين السودان وجنوب السودان ويؤدي إلى استئناف التعاون بين الأطراف. وسوف تواصل القوة الأمنية المؤقتة، في شراكة مع مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان، تشجيع ودعم العلاقات المستقرة والسلمية بين البلدين، والتحاور مع الحكومتين لتشجيع إحراز تقدم بشأن المسائل الثنائية المعلقة.

٤٢ - ويجب أن تقوم حكومتا السودان وجنوب السودان ببذل مزيد من الجهود من أجل احترام اتفاق أبيي المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وتنفيذه. ويواصل كل من البلدين انتهاك الاتفاق وما يتصل به من قرارات مجلس الأمن من خلال وجود أفرادهما المسلحين في

منطقة أبيي. ولا يزال السودان ينشر نحو ١٢٠-١٥٠ من أفراد شرطة النفط المسلحين حول مجمع دفرة النفطي. وتواصل القوة الأمنية المؤقتة مراقبة عمليات توغل أفراد مسلحين يشتبه في انتمائهم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان داخل الأجزاء الجنوبية من منطقة أبيي. وعلى كل من طرفي اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ أن يحترم بنود الاتفاق فيما بينهما، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والقرار الذي اعتمد في الاجتماع التاسع للجنة الرقابة المشتركة في أبيي في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥، الذي "كرر تأكيد ضرورة أن تكون منطقة أبيي خالية من الأسلحة".

٤٣ - ومع تمديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة في ١٤ تموز/يوليه لفترة ٥ أشهر أخرى (انظر قرار مجلس الأمن ٢٢٣٠ (٢٠١٥))، أعتقد أن البعثة ستتمكن من البناء على ما تم إنجازه حتى الآن. ويشمل ذلك تعزيز المشاركة والحوار مع المجتمعات المحلية لدينكا نقوك والمسيرية، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، وحكومتي السودان وجنوب السودان، ولجنة الرقابة المشتركة في أبيي وغيرها من أصحاب المصلحة للمساعدة في تنفيذ الاتفاقات الدولية بشأن أبيي.

٤٤ - ولا بديل عن الحوار. فيجب أن تسمح حكومتا السودان وجنوب السودان للقادة التقليديين بالاجتماع ومناقشة مظالمهم وجها لوجه. ويجب على الحكومتين ضمان أن لجنة الرقابة المشتركة في أبيي تجتمع بانتظام من أجل العمل صوب التنفيذ الكامل لاتفاق أبيي المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وأواصلُ حث الطرفين على بذل كل جهد ممكن لضمان نزع السلاح في أبيي وجعلها منطقة خالية من الأسلحة. وأدعو أيضا فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ إلى تكثيف جهوده في التواصل مع الطرفين، بالإضافة إلى القوة الأمنية المؤقتة، وذلك من أجل تحفيز الزخم اللازم للمضي قدما. وتواصل النزاعات الجارية في السودان وجنوب السودان أيضا التأثير على السلام والاستقرار في منطقة أبيي، على النحو الذي تجلى في تدفق المشردين إلى المنطقة. وستواصل القوة الأمنية المؤقتة رصد حركة الأشخاص المشردين وكفالة الأمن في منطقة أبيي، والعمل بشكل وثيق مع مختلف الجهات الفاعلة الإنسانية والجهات الأخرى لتيسير تقديم المساعدة إلى أضعف الفئات.

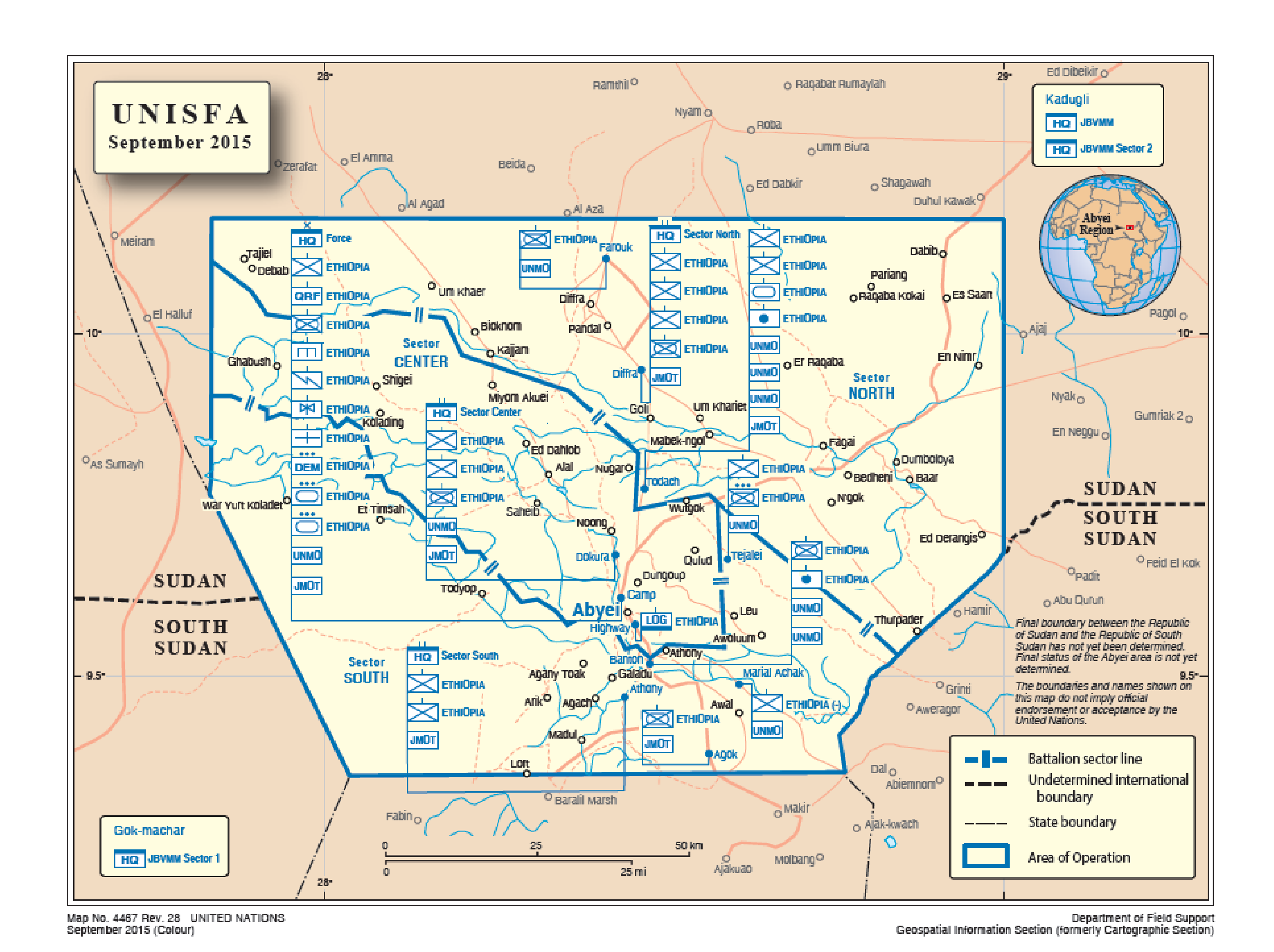
٤٥ - ومنع مسؤولون في حكومة جنوب السودان في أحيان كثيرة حرية تنقل موظفي الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها ليضطلعوا بالأنشطة التي صدر بها تكليف في منطقة قوك ماشار. ويثير هذا الأمر تساؤلاً بشأن مدى التزام حكومة جنوب السودان بتنفيذ الآلية. وقد جعل مجلس الأمن في قراره الأخير ٢٢٣٠ (٢٠١٥) المؤرخ ١٤ تموز/يوليه الاستثمار المستمر في الآلية يتوقف على مجموعة من الشروط، التي تشمل منح حرية التنقل

الكاملة للآلية والأفراد المرتبطين بها. وأحث حكومة جنوب السودان على أن تسمح بحرية التنقل بدون قيود للرحلات الجوية للقوة الأمنية المؤقتة دون إبطاء. وأحث أيضا حكومة جنوب السودان على الاجتماع مع القوة الأمنية المؤقتة في أقرب فرصة لمناقشة تقييم الآلية ومقترحاتها.

٤٦ - وجاء تأجيل الاجتماع المقرر للآلية السياسية والأمنية المشتركة في ٢٤ آب/أغسطس مخيبا للآمال. والقوة الأمنية المؤقتة على استعداد لحضور الاجتماع عند تحديد موعد جديد له، ولتقديم تقييمها بشأن حالة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، بحسب ما طُلب منها. وأحث الطرفين على استئناف اجتماعات الآلية السياسية والأمنية المشتركة في أقرب وقت ممكن، والتوصل إلى اتفاق بشأن الموقع المحدد لخط وسط المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح. والقوة الأمنية المؤقتة على أهبة الاستعداد لأن تعرض بصورة رسمية على الطرفين في الاجتماع المقبل نتائج تقييم الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

٤٧ - وكما دأبت على ذلك، فإنني سأواصل دعوة السلطات السودانية في الخرطوم إلى تقديم المزيد من مستويات الدعم إلى القوة الأمنية المؤقتة، بسبل منها إصدار التأشيرات ومنح التصاريح اللازمة في حينها للانتهاء من أعمال البناء في مهبط طائرات أتوني.

٤٨ - وأخيرا، أود أن أتقدم بالعرفان والتقدير إلى رئيس البعثة هايلي تيلاهون جبرمريم وقائد القوة اللواء بيرهانو جولا جلالشا على ما يبذلانه من عناية واجبة وعلى مشاركتهما في عملية البحث عن السلام والاستقرار في منطقة أبيي. وأود أيضا أن أشكر مبعوثي الخاص هايلي منقريوس، ورئيس جنوب أفريقيا السابق ورئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ثابو مبيكي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومة إثيوبيا على استمرار مشاركتهم ودعمهم وعنايتهم الواجبة في عملية البحث عن السلام في منطقة أبيي.


UNISFA
September 2015
Kadugli
HQ JBVMM
HQ JBVMM Sector 2
Abyei Region
Gok-machar
HQ JBVMM Sector 1
Sector CENTER
Sector NORTH
Sector SOUTH
HQ Force
HQ Sector North
HQ Sector Center
HQ Sector South
ETHIOPIA
QRF
DEM
UNMO
JMOT
LOG
Abyei
SUDAN
SOUTH SUDAN
Final boundary between the Republic of Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined. Final status of the Abyei area is not yet determined.
The boundaries and names shown on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Battalion sector line
Undetermined international boundary
State boundary
Area of Operation
0 25 50 km
0 25 mi
Map No. 4467 Rev. 28 UNITED NATIONS
September 2015 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)